السيد الرئيس

اسمحوا لى أن أهنيء بلدكم الصديق سويسرا.. وأهنئكم شخصياً علي انتخابكم رئيساً لدورتنا الحالية.. وأن أعبر عن ثقتنا فى قدرتكم علي تولى هذه المسؤولية المميزة.. وعن دعمنا لكم فى الاضطلاع بمهامكم علي مدار العام القادم.

يتزامن بدء اجتماعات الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة مع بدء استعدادات حركة عدم الانحياز للاحتفال بخمسين عاماً من الانجازات.. قدمت فيها الحركة الكثير لتعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف فى ظل ظروف دولية وإقليمية متغيرة.. وأكدت خلالها علي قدرة الدول النامية علي المساهمة الفعالة فى حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية.. وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.. وأسهمت فى تعزيز الحكم الرشيد علي المستوى الدولى.. وسيشكل الاجتماع الوزاري الذي ستعقده الحركة هذا الأسبوع نقطة الانطلاق للإعداد الموضوعي لاحتفالية كبرى تستضيفها اندونيسيا فى مايو 2011.. تعتمد رؤية مستقبلية واضحة ومتكاملة تتخذ من انجازات الماضى دافعاً نحو المستقبل.. وترسم ملامح الدور المستقبلي للحركة نحو مزيد من الانفتاح والتفاعل مع المجتمع الدولى.. فى إطار من الندية وتحقيق المصالح المشتركة نحو تحقيق آمال وطموحات دولنا وشعوبنا.

إننا فى مصر نقدر أهمية الموضوع الذى طرحتموه ليكون عنواناً موضوعياً لنقاشنا هذا العام.. فالحوكمة العالمية تتعامل مع مجالات عديدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.. ومصر تؤيد أن تتولى الأمم المتحدة بأجهزتها المنتخبة المهام الرئيسية فى هذا

فـإذا انتقلنـا إلـى المجـال الاقتـصادي نجـد أن الأمـم المتحـدة.. بـل وحتى المؤسسات المالية الدولية فى بريتون وودز علي أهميتها.. لم تعد تحتل مكان الصدارة فى إدارة الملفات الساخنة للاقتصاد الدولى.. وأن تجمعات دوليـة أخرى قد بدأت فـى لعب هذا الدور.. ووجدنا مجموعة العشرين فى قمتها الأخيرة العام الماضى قد أعلنت عن نفسها كمحفل لتنسيق السياسات الاقتصادية العالميـة.. وهذا التطور يدفعنا إلى التحسب من تداعياته.. حيث أن اضطلاع هذه المجموعة، أو أي محفل آخر، بمثل تلك المسؤولية.. يجب أن يكون مرهوناً بمدى تمتع عضويتها بتمثيل جغرافي مناسب.. يضمن التوازن فى التعبير عن رؤى الاتجاهات السائدة فى المجتمع الدولى كله.. وبما يحقق العدالة فى المشاركة فى صياغة التوجهات والتوازن فى سبل التعامل مع التحديات القائمة.. فالتهميش لم يعد أمراً مقبولاً.. ودول الجنوب لها حقوق ويجب أن تكون لها صوتها ومشاركتها فى أى محفل

لقد شهد عالمنا عدة سنوات متعاقبة من الأداء الاقتصادي المتعثر.. والأزمات المتوالية الصعبة.. وهو ما زاد من الاختلالات القائمة ومن التحديات التى تواجهها جميع الدول وفى مقدمتها الدول النامية.. وهذا كله يفرض علينا تدعيم العمل الجماعي المنسق لمعالجة أوجه القصور والخلل والوصول إلى نمو عالمي متوازن ومستدام.

إننا نرحب فى هذا السياق بنتائج الشق رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن أهداف الألفية للتنمية.. الذى انتهت أعماله منذ أيام.. وقد عرض فيه وفد مصر لرؤيتنا لتلك الأهداف ومدى نجاحنا فى تحقيقها.. ونأمل أن تشكل خلاصات تلك القمة قوة دفع لنا جميعاً للإسراع فى استكمال تحقيق الأهداف قبل المراجعة المقبلة فى 2015.

السيد الرئيس

إن انتماء مصر للعالم الإسلامي هو أمر معلوم للجميع.. نشعر بآلام المسلمين أينما تواجدوا.. نفرح لهم ومعهم ونحزن إن أصابهم ألمٌ أو مكروه.. ولا شك أن أحداثاً عديدة، مؤسفة ومُدانة، صارت تمس الإسلام والمسلمين بشكل متكرر.. بل وممنهج فى بعض الأحيان.. فمن تحرش برموز العقيدة ومقدساتها إلى تحرش

هل أجد حاجة لتذكير حضراتكم بضرورة العمل المنسق بين قوى الاعتدال الثقافى والدينى والحضارى من أجل القضاء علي هذا الشواغل قبل أن تستفحل بشكل أكبر..

إن التستر وراء دعاوى مدهشة فى سذاجتها وسطحيتها ومرفوضة فى شكلها مثل الحق فى حرية التعبير من أجل تكريس ممارسات ضد الإسلام وأتباعه لم يعد أمراً مقبولاً من جانبنا.. وستستمر مصر فى بذل قصارى جهدها سياسياً وثقافياً وحضارياً ودينياً من أجل مجابهة تلك المخاطر.. وندعو الدول جميعاً والحكومات علي وجه الخصوص إلى تحمل مسؤولياتها فى مواجهة شبح صدام دينى وحضارى مقيت.. والاضطلاع بنشر ثقافة تنويرية تقوم علي التسامح فى إطار الاختلاف.. ونبذ التعصب والكراهية.. مع سن القوانين التى تكفل حماية الأقليات ومقدساتها من اعتداءات المتجاوزين ومروجى الفتن.

السيد الرئيس

أتمت مصر فى شهر يونيو الماضى فترة عضويتها فى مجلس حقوق الإنسان.. وقد كان لمصر مبادرات متنوعة فى إطار عمل المجلس.. كما مثلت مصر، كغيرها من الدول، أمام آلية المراجعة الدورية للمجلس خلال العام الجارى.. وجاءت تلك التجربة ثرية بكل

السيد الرئيس

أما فيما يتعلق بموضوعات الأمن والسلم الدولى.. فإن موضوع نزع السلاح ومكافحة الانتشار النووي يشغل موقعاً متقدماً علي أجندة الاهتمامات المصرية.. ومنذ أشهر قليلة استكمل بنجاح مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي.. وصدرت عنه وثيقة هامة تتصل بالشرق الأوسط.. تتضمن خطة عمل وإجراءات تهدف إلى تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عام 1995.. وسوف تتابع مصر عن كثب كافة الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ تلك الخطة بما فى ذلك من خلال الإعداد الجاد لمؤتمر عام 2012..

وأؤكد هنا مجدداً علي موقف مصر من أن التعامل بمعايير مزدوجة فى موضوعات منع الانتشار.. ينتج عنه تهديد متواصل للاستقرار العالمى.. كما أننا فى الشرق الأوسط تحديداً.. نجد أن المساعى تتكثف بهدف زيادة التزامات الدول غير النووية الأطراف فى معاهدة عدم الانتشار.. دون التفات للأولوية التى يجب أن يمثلها

السيد الرئيس

عاماً بعد عام نعود إلى الأمم المتحدة ونتحدث عن القضية الفلسطينية واستمرار النزاع العربي الإسرائيلي.. وكل عام تتراوح كلماتنا ما بين الأمل فى انفراجة كاملة لا تتحقق والحذر والخوف من انفجار وترد يضاعف آلام ومعاناة أشقائنا الفلسطينيين ويفاقم المخاطر التى تواجهها منطقتنا من جراء أفكار التشدد والمغالاة والعنف..

والعام الحالي لا يختلف كثيراً.. فصحيح أن الأمل قائم بعد بدء المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.. إلا أن فرص النجاح لا تزال ضئيلة.. وعلى الرغم من مثالب كثيرة شابت طريق الوصول إلى تلك المفاوضات إلا أن مصر تعتبر أن إعادة إطلاقها يمكن أن يشكل فرصة هامة يتعين عدم إضاعتها..

من المهم أن يدرك الجانب الإسرائيلي أن المفاوضات ليست غاية فى حد ذاتها.. ولا يجب أن تكون ملهاة أو مضيعة للوقت.. فالجدية يجب أن تكون هى الأساس والسمة المميزة للعملية التفاوضية.. وبدون الجدية والمصداقية فإن تلك العملية ستفقد سريعاً أى تأييد ولو بسيط لها فى الرأي العام علي الجانبين.. ومصر ترى أن تلك المفاوضات تهدف، وكما أكد الراعي الأمريكى واللجنة الرباعية

وقد استمعنا فى واشنطن خلال الجولة الأولى وبعدها فى شرم الشيخ إلى تأكيدات إسرائيلية علي الالتزام بالجدية المطلوبة.. ولذلك فإننا ندعو الجانب الإسرائيلي إلى اتخاذ القرارات الصعبة والضرورية – كما قال الرئيس مبارك– من أجل التوصل إلى التسوية السياسية العادلة.. بما يسمح لشعوب ودول المنطقة أن تضع وراءها عقوداً من الصراع والضحايا والموارد الضائعة..

ولا شك أن مسألة تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي فوق الأرض الفلسطينية المحتلة أصبحت تشكل عاملاً أساسياً فى تحديد نوايا الجانب الإسرائيلي ومدى التزامه بإنجاح المفاوضات.. فإذا أخفقت إسرائيل فى الالتزام بالاستمرار فى تجميد نشاطها الاستيطاني.. فإنها بذلك تكون قد عرضت العملية التفاوضية للانهيار.. وتتحمل المسؤولية الكاملة أمام الرأى العام الاقليمى والدولى وأمام الراعي الأمريكي على إضاعة الفرصة الثمينة التى وفرها الجهد الأمريكى الكبير.. وعلي أية تداعيات سلبية قد تتلو ذلك.. أما إذا اجتازت إسرائيل هذا الاختبار فإننا نتطلع إلى حسم سريع من الطرفين لمسألة الحدود بينهما.. والحلول فى هذا الشأن معروفة للكافة.. وحسم تلك المسألة يجعلنا نتقدم خطوات مهمة إلى الأمام فى تسوية النزاع..

كذلك تؤيد مصر أي عمل جاد من أجل استئناف المفاوضات المباشرة علي المسارين السوري واللبناني.. بما يسمح للدولتين

السيد الرئيس،

يواجه السودان الشقيق مرحلة مفصلية فى تاريخه المعاصر منذ الاستقلال.. فبالإضافة إلى ما يجرى فى موضوع دارفور وتطوراته فإن الاستفتاء علي حق تقرير المصير لجنوب السودان علي الأبواب.. ومصر تتابع بأكبر قدر من الاهتمام هذا الوضع.. ليس فقط من منطلق روابط الأخوة القائمة بين شعبينا ولكن أيضاً انطلاقاً من أية تداعيات محتملة تترتب علي الاستفتاء.. ونقول هنا أن مصر ستستمر فى عملها الدءوب من أجل الحفاظ علي السودان موحداً طالما كان ذلك هو اختيار الأغلبية فيه.. أما إن جاءت رغبة أهل الجنوب مغايرة لذلك فإن مصر ستحترم النتائج وستتواصل مع الجميع من أجل مصلحة التنمية والاستقرار.

إن لبنان يمر منذ فترة بتطورات سياسية ملفتة تلقى بظلالها علي استقراره والسلم الأهلي فيه.. وإذ تتابع مصر عن قرب تلك التطورات فإننا نؤكد علي مساندتنا الكاملة لمؤسسات الدولة اللبنانية ولإعلاء مفهوم الدولة اللبنانية وتأييدنا للأطراف التى تدعمه.. فى مقابل الأصوات – الداخلية منها والخارجية – التى ترغب فى أن يظل هذا البلد ساحة مواجهة سياسية وأمنية بل وأحياناً عسكرية لأطراف إقليمية ودولية.. كما تؤيد مصر عمل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وتترقب نتائجها.. لأن التعرف علي حقيقة الجناة فى الاغتيالات السياسية التى شهدها لبنان من شأنه أن ينهي إلى غير رجعة تلك الحقبة السيئة فى تاريخه.

وتتابع مصر كذلك الوضع العراقي بتفصيلاته.. وتتطلع إلى إنهاء الأزمة السياسية الناجمة عن عدم تشكيل الحكومة الجديدة حتى الآن.. ومصر تحتفظ بعلاقات طيبة مع مختلف القوى السياسية فى هذا القطر العربي الكبير.. كما أنها تتعامل بانفتاح مع الوضع العراقي الحالى علي صعوبته وتعقيده.. ونأمل أن يتمكن السياسيون العراقيون سريعاً من إنهاء الفصل الحالى لتلك الأزمة.. والانتقال إلى مرحلة جديدة يتم فيها التركيز علي احتياجات العراقيين ومتطلبات التنمية فى العراق.. ومصر علي أتم استعداد للمعاونة فى أى من هذه الأمور.

السيد الرئيس

إن أمن منطقة الخليج العربي هو أحد الاهتمامات المصرية الرئيسية ومن أولويات سياستنا الخارجية.. فبخلاف ما يربط مصر من صلات ووشائج راسخة فإن مصر تدرك تماماً مدى ما تمثله كعمق استراتيجي لإخوانها العرب.. وهى لذلك ستستمر فى العمل مع دول المجلس من أجل صون الأمن القومى العربى فى هذه المنطقة.. والتأكد من أن أية ترتيبات أمنية قد يتم التوصل إليها متوافقة مع متطلبات وشواغل الدول العربية.

تؤكد مصر على الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية سياسية للملف النووي الايرانى.. خاصة وأن التصعيد الخطير لهذا الموضوع يهدد بانفجار فى الأوضاع وبشكل يهدد السلام والاستقرار فى هذه المنطقة الحيوية من العالم.. وصحيحٌ أننا لا نقبل بإطلاق التهديدات ضد دولة عضو فى منظمة المؤتمر الاسلامى.. إلا أننا نطلب فى نفس الوقت أن تمتنع إيران عن كل ما من شأنه دفع الأمور إلى مواجهة مع القوى المختلفة فى المجتمع الدولى وبما يهدد بتعقيد الوضع فى المنطقة.. ونؤكد على أن المطلوب هو أن يتمسك الجميع

إن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يعد منطقة اهتمام استراتيجي لمصر.. باعتباره الطريق المؤدية إلى قناة السويس الممر المائي الحيوي فى قلب العالم.. ويقع تأمين تلك المنطقة بالغة الأهمية فى قلب الاهتمامات المصرية.. ومن هذا المنطلق جاءت المشاركة المصرية المكثفة فى مختلف الجهود الدولية لمكافحة القرصنة أمام سواحل الصومال وفى منطقة بحر العرب والمحيط الهندي.. كما جاء الجهد المصري لدعم قدرات بعض دول الإقليم فى مجالات مثل تطوير قدرات خفر السواحل و نشر الوعي للوقاية من القرصنة وتنفيذ إستراتيجية الإعلام والاتصال لمكافحة القرصنة.

واتصالاً بذلك، فإن تواصل عمليات الاقتتال على الساحة الصومالية بما لها من تداعيات علي الاستقرار فى القرن الأفريقي تظل مبعث قلق لدينا.. وتواصل مصر جهدها واتصالاتها لتأمين قدر أكبر من الاهتمام الدولي فى الشأن الصومالي.. بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار والشروع فى تحقيق تسوية سياسية شاملة للوضع.. وهى أمور مرهونة بمدى توفر الإرادة السياسية لتحقيق السلام لدى الأطراف الصومالية.. وكذلك التزام الأطراف الخارجية بالامتناع عن التدخل فى الشأن الصومالى والمشاركة الجادة فى دعم جهود التسوية.

السيد الرئيس

مصر بلدٌ ذو هويات وحضارات ووجوه متعددة.. من قومية عربية راسخة.. إلى إسلامية وقبطية متجذرة.. وثالثة إفريقية أصيلة.. ورابعة متوسطية تاريخية.. تمتزج جميعاً لتسهم فى التأثير علي عناصر سياسة مصر الخارجية.. تدفعها للاهتمام بدوائر متعددة ومتداخلة.. وتقود تفكيرها وتحركها فى مواجهة المشاكل والأزمات..

ستظل مصر تعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار فى العالم..

ستظل تسعى بقوة من أجل خير شعبها وأمتها ومنطقتها..

ستستمر مصر فى كفاحها من أجل تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة..

وسيتواصل العمل المصري الجاد لما فيه صالح دول الجنوب..

وسوف يسعد وفد مصر أن يعمل معكم بانفتاح وحرص علي إنجاح أعمال هذه الدورة.. ونمد أيدينا إلى جميع الدول بعقل مفتوح ورغبة فى إنجاز الأجندة الدولية الموجودة أمامنا.

شكرا سيادة الرئيس،